



الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2019 وبرنامج عملها لعام 2020

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الملحق رقم 34



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2019 وبرنامج عملها لعام 2020



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2027

المحتويات

الصفحة

4	رسالة من الرئيسة
6	الأول - لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها في عام 2019
6	ألف - التواصل مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى
7	باء - التقارير الصادرة في عام 2019
15	جيم - التحقيقات
15	دال - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها
18	الثاني - التوقعات لعام 2020
19	الثالث - برنامج العمل لعام 2020
المرفقات	
23	الأول - الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة للفترة 2020-2029 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2020-2024
34	الثاني - حالة تنفيذ خطة العمل لعام 2019 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019
35	الثالث - حالة قبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها للتوصيات المقبولة، 2011-2018
36	الرابع - قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة للفترة 2018-2019
37	الخامس - تكوين وحدة التفتيش المشتركة
38	السادس - برنامج العمل لعام 2020

رسالة من الرئيسة

عملا بالفقرة 1 من المادة 10 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، يُشرفني أن أقدم التقرير السنوي للوحدة. ويتضمن التقرير سردا للأنشطة التي اضطلعت بها الوحدة خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 ومخططا لبرنامج عملها لعام 2020.

وعلى امتداد السنوات، أضفى عمل وحدة التفتيش المشتركة، بوصفها الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة المكلفة بتطبيق منظور شامل للمنظومة ككل، منظورا فريدا على طائفة من المواضيع يلي احتياجات المنظمات والهيئات التشريعية، ويدعم أيضا خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويحافظ في الوقت نفسه على التزام الوحدة الطويل الأمد بتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحديد الممارسات السليمة، والتعلم على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

وفي عام 2019، أنجزت الوحدة تسعة تقارير، وستتابع العمل على سبعة تقارير، جار العمل عليها حاليا، وستستكمل في أوائل عام 2020. ويشمل برنامج العمل لعام 2020 ستة مشاريع جديدة تعكس توجيهات الجمعية العامة بمواصلة إجراء عمليات استعراض شؤون التنظيم والإدارة في فرادى المنظمات (موئل الأمم المتحدة)، وتعزيز الأثر على كفاءة وشفافية الإدارة (استعراضات الأمن السيبراني وتقنية سلسلة السجلات المغلقة)، ومواصلة التركيز على أولويات المنظمات المشاركة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة (استعراض الدعم المقدم إلى البلدان غير الساحلية، واستعراض السياسات المستدامة والملائمة للبيئة). ويعكس أيضا التزام الوحدة المستمر بتعزيز إطار النزاهة والمساءلة، وفي هذه الحالة من خلال استكمال استعراض عام 2006 للمهمة المتعلقة بالأخلاقيات.

وفي السنوات الأخيرة، وجهت الوحدة انتباه الجمعية العامة إلى الثغرات في إجراءات الجمعية المتعلقة بتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها. وقد أظهر العام الماضي الأثر الإيجابي الذي يمكن أن ينجم عن اتخاذ الهيئات التشريعية إجراءات ملموسة في الوقت المناسب بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وقد تجلّى ذلك في قرار الجمعية العامة 253/74 الذي حثت فيه الجمعية الأمين العام على تنفيذ جميع التوصيات الواردة في تقرير الوحدة المتعلق بتعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. ويوفر ذلك القرار، الذي يركز على تقرير بعينه من تقارير وحدة التفتيش المشتركة نموذجا يمكن للجمعية أن تطبقه بتواتر أكبر، وكذلك هو الشأن بالنسبة للهيئات التشريعية في المنظمات الأخرى المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة. وبالمثل، أعطى مجلس التنسيق البراميح لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز توجيهات واضحة بتنفيذ التوصيات المقدمة في استعراض شؤون التنظيم والإدارة الذي أجرته الوحدة للبرنامج.

وفي عام 2019، اضطلعت الوحدة بعملية لوضع إطار استراتيجي جديد للفترة من 2020 إلى 2029. وشملت العملية إجراء مشاورات للجهات صاحبة المصلحة مع الجهات الشريكة الرئيسية، ومع جهات التنسيق، فضلا عن إجراء تحليل موضوعي وعملية تعلم من نتائج الإطار السابق، الذي غطى الفترة 2010-2019.

ويزيد الإطار الاستراتيجي الجديد للوحدة من التركيز على خطة عام 2030 وعلى جهود الإصلاح، وفي الوقت نفسه، يغطي المجالات المواضيعية ذات الصلة على نطاق المنظومة. ويستمر التركيز

أيضاً على تحسين جودة المنتجات، ومن ذلك القيام بحلول منتصف المدة بوضع وتنفيذ معايير وقواعد بحلول عام 2022 يرجى أن تؤدي إلى زيادات أخرى في معدلات قبول توصيات الوحدة وتنفيذها.

وسيكون العمل المتزايد مع المنظمات المشاركة لتقديم الإطار الاستراتيجي الجديد محور تركيز رئيسياً في عام 2020 مما سستيح فرصة لإبقاء الجهات المشاركة المعنية على اطلاع على عمل الوحدة، وجمع التعقيبات بشأن جودة وفائدة منتجاتها وأي مجالات مواضيعية جديدة محتملة.

وأحرزت الوحدة تقدماً كبيراً في وضع وتنفيذ نهج متسق للتواصل مع الجهات صاحبة المصلحة بشأن التقارير، بما في ذلك توفير العناصر الأبرز في التقارير الشاملة والموجزة، التي حظيت بالثناء من الدول الأعضاء ومن المنظمات لسهولة استخدامها ومعلوماتها المختصرة.

وأخيراً، بالرغم من أن المفتشين مسؤولون عن التقارير المنشورة تحت أسمائهم، فإن الوحدة لا تعمل وحدها. ونحن نقدر تقديراً كبيراً تفاني ودعم ومساهمات موظفي أمانة الوحدة الذين يشكلون بحق العمود الفقري للوحدة. وإني أتطلع إلى العمل مع المفتشين ومع موظفي الأمانة بصفتي رئيسة وحدة التفتيش المشتركة لعام 2020.

(توقيع) إيلين أ. كرونين

الرئيسة

جنيف، 16 كانون الثاني/يناير 2020

الفصل الأول

لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها في عام 2019

- 1 - عملت وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019 على 16 مشروعاً، من ضمنها ثمانية مشاريع مُرَحَّلة من عام 2018 وأُنجزت في عام 2019. أما مواضيع تلك المشاريع فهي: استعراض شؤون التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي؛ واستعراض خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ واستعراض إدماج الحد من مخاطر الكوارث في أعمال كيانات منظومة الأمم المتحدة؛ وإدارة التغيير المؤسسي في منظومة الأمم المتحدة: الدروس المستفادة واستراتيجيات المستقبل؛ وإدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض لجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض شؤون التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- 2 - واقترحت الوحدة ثمانية مشاريع في برنامج عملها لعام 2019. وخلال السنة، بُدئ العمل في سبعة مشاريع على النحو الذي خططت له الوحدة. أما استعراض شؤون التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الذي كان ضمن برنامج العمل لعام 2019 فسيجري في عام 2020. وأُنجز مشروعان بدأ العمل عليهما في عام 2019 في العام نفسه، وصدرتا بوصفهما التقريرين (JIU/REP/2019/8)، استعراض برامج تبادل الموظفين والتدابير المماثلة المتخذة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التنقل فيما بين الوكالات، و (JIU/REP/2019/9)، استعراض الممارسات المعاصرة في استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشركات الخدمات التجارية في توفير الخدمات).
- 3 - ويرد في المرفق الثاني لهذا التقرير بيان عن حالة تنفيذ خطة العمل لعام 2019 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وترد في الفرع بء من هذا الفصل موجزات التقارير المنجزة.
- 4 - وإضافة إلى أنشطة المشاريع، واصلت الوحدة العمل على تحسين أساليب وأدوات عملها، وبذلت جهوداً لزيادة تحسّن نوعية النواتج بتنقيح وتحديث إجراءات عملها، ومن خلال رصد أوثق لإعداد برنامج عملها وتنفيذه.
- 5 - وتواصل نواتج وحدة التفتيش المشتركة لفت الانتباه داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وهو ما يتجلى في الاهتمام الذي أعرب عنه مختلف أصحاب المصلحة بعمل الوحدة، وفي الدعوات التي تلقّتها إلى المشاركة في مؤتمرات وحلقات عمل بشأن طائفة واسعة من المواضيع المرتبطة بعمل الوحدة.
- 6 - وطلبت الجمعية العامة، في قراراتها 246/62، و 272/63، و 262/64، إلى الوحدة أن تبذل أي صعوبات أو حالات تأخير تواجهها في الحصول على تأشيرات الدخول لسفر المفتشين وأعضاء أمانتها في مهام رسمية. ومما يدعو إلى الأسف أن طلب أحد المفتشين للحصول على تأشيرة دخول إلى كندا لم يُعالج في الوقت المناسب لمهمته المقررة فيما يتعلق بتقديم تقرير كُلف به.

ألف - التواصل مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى

- 7 - عقد الاجتماع الثلاثي السنوي الثاني والعشرون لمجلس مراجعي الحسابات، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ووحدة التفتيش المشتركة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019 حيث ترأست الاجتماع وحدة

التفتيش المشتركة. ووفقاً للممارسة المعتادة، تبادلت الكيانات الثلاثة خطط عملها للسنة القادمة قبل انعقاد الاجتماع. وخلال الاجتماع، قدّم كل كيان بدوره لمحة عامة بشأن مشروع برنامج عمله ومجالات تركيزه لعام 2020. وناقشت الكيانات أيضاً ما واجهته من تحديات وما اكتسبته من خبرات في عام 2019، ونوهت باستمرار التعاون والتفاعل بين أعضاء الكيانات الثلاث على مستوى العمل خلال العام.

8 - وبعد عرض كل كيان من تلك الكيانات برنامج عمله، ركز جدول الأعمال على الفرص المتاحة في عام 2020 لتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وحُدّدت المجالات التالية لأعضاء الكيانات الثلاثة: خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وإصلاح الأمم المتحدة؛ وإجراء تقييمات مدفوعة بتقييمات للمخاطر واستعراضات للثقافة التنظيمية. وركزت المناقشة أيضاً على شاغل رئيسي للكيانات الثلاثة جميعاً يتمثل في تفادي الازدواجية وزيادة التآزر في تسيير أعمال الرقابة إلى أقصى حد ممكن، مع إيلاء الاعتبار الواجب للولايات المتميزة والمستقلة لكل كيان من الكيانات الرقابية الثلاثة.

9 - واتفق أعضاء الكيانات الثلاثة مبدئياً على أنه يمكن، إضافة إلى الاجتماع السنوي، عقد اجتماع غير رسمي أثناء عام 2020 للتأمل في التقدم المحرز والتحديات الماثلة لدى تنفيذ خطط عملها وتبادل الآراء بشأن الأنشطة الجارية.

10 - ولا تزال أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق شريكاً قيماً في تيسير تجهيز تقارير الوحدة على نطاق المنظومة في المواعيد المحددة، وتوحيد التعليقات المقدمة من المنظمات المشاركة، وفي تقديم بيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل استعراضات الوحدة. وتقدر الوحدة الجهود التي تبذلها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين والدعم الذي تقدمه لها.

باء - التقارير الصادرة في عام 2019

11 - في عام 2019، أنجزت الوحدة سبعة تقارير تتعلق بالمنظومة ككل وتقريين إفراديين اثنين خاصين بمنظمتين ورسالة واحدة في شؤون الإدارة.

12 - وغطت تقارير الوحدة على نطاق المنظومة المواضيع التالية: خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة مجلس الرؤساء التنفيذيين المتعلقة بسياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وإدماج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وإدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وإدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة؛ ولجان مراجعة الحسابات ولجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة؛ وتبادل الموظفين والتدابير المماثلة المتخذة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التنقل فيما بين الوكالات؛ والممارسات المعاصرة في مجال استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشركات الخدمات التجارية في توفير الخدمات.

13 - وأسفرت استعراضات فرادى المنظمات التي أجريت في عام 2019 عن إصدار التقرير المتعلق بالتنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي، والتقرير المتعلق بالتنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأنجزت الوحدة أيضاً رسالة في شؤون الإدارة بشأن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إطار الاستعراض الجاري للتنظيم والإدارة في المنظمة. وأرجى استعراض شؤون التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الذي كان من المقرر إجراؤه في عام 2019، لأسباب منها الإصلاحات الجارية في تلك المنظمة، وسيتم إجراؤه في عام 2020.

موجزات الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقارير الصادرة في عام 2019

استعراض شؤون التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي (JIU/REP/2019/1)

14 - كان الهدف من الاستعراض هو تقديم تقييم مستقل لشؤون التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي يركز على الحوكمة، وعلى الرقابة، والهيكلة التنظيمي، والإدارة التنفيذية، والإدارة المالية، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة القائمة على النتائج، وخدمات الدعم. وكان هذا الاستعراض بمثابة متابعة لتقرير سابق للوحدة (JIU/REP/2007/5). ويتضمن هذا التقرير خمس توصيات، واحدة منها موجهة إلى الجمعية العامة، وتوصيتان إلى المجلس، وتوصيتان إلى الأمين العام، إضافة إلى 22 توصية غير رسمية لزيادة تحسين ممارسات الإدارة والتنظيم في المنظمة.

15 - وأبرز التقرير الحاجة إلى استعراض ترتيبات الحوكمة والممارسات الدائمة ذات الصلة في المنظمة، ولا سيما التمييز بين الحوكمة والإدارة فيها. ودُعيت جمعية المنظمة إلى أن تنشئ، في دورتها الأربعين، فريقاً من شخصيات بارزة لاستعراض هيكل الحوكمة. وفيما يتعلق بالوظيفة الرقابية، أوصت الوحدة في التقرير بأن يقوم كبير المحققين أو رئيس وظيفة التحقيقات بإعداد تقرير سنوي يرفع إلى مجلس المنظمة، وأن يكون له كامل الحرية في التواصل مع اللجنة الاستشارية للتقييم ومراجعة الحسابات. ولتيسير ذلك، ينبغي توسيع ولاية اللجنة لتشمل جميع الوظائف الرقابية، بما في ذلك التحقيقات.

16 - وأحرز بعض التقدم في تعزيز إطار الضمانات والرقابة الداخلية الخاص بالمنظمة. بيد أنه لا يزال الكثير مما يتعين القيام به. إذ ينبغي على وجه الخصوص إجراء تقييم شامل للمخاطر على نطاق المنظمة، كما ينبغي تعيين كبير موظفين للمخاطر. وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، تواجه منظمة الطيران المدني الدولي عدة تحديات من حيث تكوين قوتها العاملة، ومن حيث التمثيل الجغرافي العادل، والمساواة بين الجنسين، وتخطيط تعاقب الموظفين، والاحتفاظ بالمعارف. ولمعالجة تلك الأمور بطريقة استراتيجية وكلية، ينبغي للمنظمة أن تعتمد استراتيجية شاملة لإدارة الموارد البشرية.

17 - وترد تعليقات مجلس منظمة الطيران المدني الدولي وأمانتها على تقرير وحدة التفتيش المشتركة في ورقة عمل المجلس C-WP/14901. وعُرض التقرير على المجلس في دورته 217 المنعقدة في 14 حزيران/يونيه 2019. وترد نتائج ذلك الاجتماع في قرار المجلس C-DEC 217/12، الذي أحاط فيه المجلس علماً بالتقرير وبالتوصيات الواردة فيه، وقرر ألا يحيل التوصية 1 من تقرير الوحدة إلى جمعية المنظمة في دورتها الأربعين، وأن ينظر في المسائل المثارة في التقرير والتوصيات في دورة مقبلة للمجلس في سياق برنامج عمله الجاري.

استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/2)

18 - بناء على طلب الجمعية العامة، في قرارها 226/67، اضطلعت وحدة التفتيش المشتركة بتقييم على نطاق المنظومة لفعالية خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ولقيمتها المضافة وأثرها، باعتبارها أداة لرصد الأداء والمساءلة.

19 - وشمل الاستعراض المرحلة الأولى من تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة، في الفترة من 2012 إلى 2017، التي شملت 66 كياناً مشاركاً (منها 32 كياناً ضمن الأمانة العامة) تقدم تقارير بشأن 15 مؤشراً من مؤشرات الأداء الموحدة. وبالتركيز على الترتيبات والعمليات والإجراءات المؤسسية، درس الاستعراض

مختلف آليات رصد الأداء والمساءلة على نطاق المنظومة وعلى مستوى كل كيان من الكيانات التي قدمت تقارير عن مؤشرات الأداء الموحدة، فضلا عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لما تضطلع به من دور في التنسيق والتنسيق. وخلص التقييم الذي أجرته الوحدة إلى أن خطة العمل على نطاق المنظومة أثبتت أنها إطار فعال لتتبع أوجه التقدم المحرز على نطاق المنظومة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأنها مؤشر مرجعي مفيد للتقدم المحرز في معظم الكيانات المشاركة، وحافز مفيد على إحراز التقدم.

20 - والتوصيات الرسمية الواردة في التقرير موجهة إلى أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين، وإلى الرؤساء التنفيذيين للكيانات المقدمة للتقارير، ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإلى الهيئات التشريعية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومجالسها الإدارية. وتهدف تلك التوصيات إلى تعزيز المصداقية لدى تنفيذ خطة العمل، وتنمية الشعور بالمسؤولية لدى الكيانات المقدمة للتقارير، وتعزيز المساءلة من جانب الرؤساء التنفيذيين ومجالس الإدارة.

21 - ورحبت المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين بالتقرير وبالنتائج التي توصل إليها واعتبرت استنتاجاته ذات قيمة كبيرة. وهذا أمر بالغ الأهمية لأن خطة العمل على نطاق المنظومة تفعّل رؤية أعضاء المجلس على النحو المحدد في سياسة عام 2006 المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد وفر تأييد المجلس، في ذلك الوقت، التزاما على المستوى القيادي على نطاق المنظومة بتنفيذ تلك السياسة، وهو يشكل حجر الزاوية في نجاحها. وعلاوة على ذلك، دُعي أعضاء المجلس إلى إجراء استعراض شامل للنتائج المحققة في المرحلة الأولى من خطة العمل على نطاق المنظومة، وإقرار الإطار بصيغته المنقحة في عام 2018، لتعزيز تحقيق إنجازات أكثر استدامة على النحو المطلوب في التوصية 2.

22 - وقُدّم التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

استعراض دمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (JIU/REP/2019/3)

23 - تضمن التقرير استعراضا لعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة يركز على التنسيق فيما بين الوكالات والاتساق المنهجي من أجل القيام على نحو أكثر فعالية وكفاءة بتنفيذ إطار سينداي للحد من أخطار الكوارث للفترة 2015-2030 وخطة عمل الأمم المتحدة المنقحة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها. وحلّل التقرير مدى قيام المنظمات بإدماج مسألة الحد من مخاطر الكوارث ضمن أولوياتها المؤسسية، سواء فيما يتعلق بالأنشطة المعيارية أو التنفيذية لتنفيذ ولاياتها.

24 - وقيّم الاستعراض أيضا مستوى انخراط المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة في المساهمة في تنفيذ الالتزامات الثلاثة الواردة في خطة عمل الأمم المتحدة، وهي: (أ) تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة لدعم إطار سينداي والاتفاقات الأخرى من خلال اتباع نهج وإع بالمخاطر ومتكامل؛ (ب) وبناء قدرة منظومة الأمم المتحدة على تقديم دعم منسق عالي الجودة إلى البلدان بشأن الحد من مخاطر الكوارث؛ (ج) وكفالة أن يظل الحد من مخاطر الكوارث أولوية استراتيجية لمؤسسات المنظومة.

25 - وقدمت وحدة التفتيش المشتركة في التقرير ثلاث توصيات للتعزيز بتنفيذ إطار سينداي وخطة عمله ذات الصلة. وكانت التوصية 1 موجهة إلى مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأن تطلب إلى الأمانات تقديم خريطة للروابط بين الولايات الأساسية لمؤسساتها والحد من مخاطر الكوارث وتقديم

تقرير عن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث وفقا لذلك. ووفقا للتوصيتين 2 و 3 الموجهتين إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة، ينبغي للأمين العام والرؤساء التنفيذيين كفالة أن تُدرج أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة بصيغتها الجديدة الحد من مخاطر الكوارث على نحو منهجي كجزء من الخطط الاستراتيجية المشتركة للأفرقة القطرية.

26 - وينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات العاملة في الميدان أن يكفلوا قيام أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالتخطيط لتوفير قدرات مكرسة لتنفيذ أنشطة إنمائية مراعية لاعتبارات المخاطر، وأن يبلغوا المقر بهذه الأنشطة الميدانية، بسبل من بينها رصد مساهمتها في تنفيذ إطار سينداي.

27 - وستقدم الوحدة التقرير إلى الجمعية العامة في عام 2020.

استعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/4)

28 - تناول الاستعراض مفهوم إدارة التغيير وممارسته في منظومة الأمم المتحدة من منظور الإصلاح التنظيمي. وقد كشف عن كيفية فهم إدارة التغيير، وأسلوب تطبيقها، والأثر المتوخى منها.

29 - وخلص الاستعراض إلى وجود تفاوت في فهم إدارة التغيير وتطبيقها على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مدى العقد الماضي. واستنادا إلى 47 إصلاحا تنظيميا نُفذت في 26 منظمة خلال الفترة 2010-2018، خلص الاستعراض إلى أن 20 في المائة منها ليس لديها أدلة تفيد بإدراج إدارة التغيير في تصميم هذه الإصلاحات أو تنفيذها. وعلى النقيض من ذلك، أظهرت نسبة 33 في المائة من الإصلاحات أدلة على إدماج العديد من العناصر الرئيسية لإدارة التغيير في عملها. وباختصار، فإن المنظمات التي سعت إلى إدماج إدارة التغيير بصورة شاملة في إصلاحاتها قد اضطعت بعمل جيد إلى حد معقول.

30 - وأوضح التقرير الأهمية البالغة التي تتسم بها الجوانب الثقافية والسلوكية للتغيير التنظيمي. وعزز فكرة مفادها أن الموظفين إن فهموا فوائد التغيير وما ينطوي عليه لصالحهم، فمن الأرجح أن يشاركوا في التغيير وأن يروا أنه معتمد بنجاح. وكشف التقرير أن العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تولي اهتماما وثيقا للثقافة والسلوك والمواقف كجزء لا يتجزأ من إصلاحاتها. وخلص إلى أن من الأهمية بمكان إدماج القدرة على إدارة التغيير في الهيكل التنظيمي من أجل القيام بدور في تنسيق الإصلاحات واستخلاص الدروس على مر الزمن.

31 - وبوجه عام، أبرز الاستعراض أهمية إدارة التغيير بوصفها أولوية استراتيجية تستحق أن تنظر فيها مجالس الإدارة. وقدم التوجيه إلى الإدارة بشأن العناصر الحاسمة لنجاح إدارة التغيير، وبشأن كيفية تطبيقها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وقدم المفتشون ست توصيات لضمان إدراج نُهج وأساليب إدارة التغيير في الإصلاحات التنظيمية الحالية والمقبلة لمنظومة الأمم المتحدة.

32 - وستقدم الوحدة التقرير إلى الجمعية العامة في عام 2020.

إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/5)

33 - يصف مصطلح "الحوسبة السحابية" توفير خدمات الحوسبة من مصدر بعيد من خلال شبكة، بما في ذلك في كثير من الأحيان شبكة الإنترنت. وقد نما استخدام نظم الحوسبة السحابية نموا كبيرا في العقد الماضي، وتستخدم جميع منظمات الأمم المتحدة تقريبا مجموعة متنوعة من خدمات الحوسبة السحابية، مثل البريد الإلكتروني، واستضافة المواقع الشبكية العامة، وتطبيقات التوظيف وإدارة المواهب، وأدوات التعاون. ولا يحقق استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية فوائد من حيث التكلفة فحسب، بل يتيح أيضا الوصول إلى البيانات على أجهزة مختلفة، بما في ذلك الأجهزة المحمولة، من أي مكان وفي أي وقت. ولئن كانت الحوسبة السحابية تسعف في تحقيق العديد من الفوائد المحتملة الأخرى، إلا أنها تنطوي أيضا على مخاطر.

34 - والمخاطر التي تنطوي عليها جديدة نوعيا وترتبط ارتباطا مباشرا بالطبيعة الموزعة والمشاركة للحوسبة السحابية. وتشمل هذه المخاطر المسائل المتصلة بسرية البيانات وبصون أحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها (1946) واتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها (1947). وبالتالي، يجب تقييم المخاطر بعناية وموازنتها مع الفوائد المحتملة عند التفكير في الاستعانة بحلول سحابية.

35 - وفي التقرير، يدعو المفتشون إلى اتباع نهج أكثر توازنا في مواجهة الفوائد المحتملة للحوسبة السحابية، مع مراعاة المخاطر المحددة المرتبطة بها وأوجه التآزر المحتملة من منظور يشمل منظومة الأمم المتحدة. ويناقشون إمكانات مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، وهو كيان متخصص أنشئ تحديدا لتلبية احتياجات المعلومات وتجهيز البيانات في منظومة الأمم المتحدة. ويقترح المفتشون عددا من الضمانات والنصائح الإضافية الرامية إلى توسيع نطاق المعرفة المشتركة بشأن الحوسبة السحابية في الأمم المتحدة، وزيادة مستوى التعاون فيما بين الوكالات، وتعزيز القدرة التفاوضية لمنظمات الأمم المتحدة.

36 - ويتضمن التقرير خمس توصيات، اثنتان منها موجّهتان إلى الجمعية العامة ومجالس الإدارة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وثلاث موجّهة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة.

37 - وستقدم الوحدة التقرير إلى الجمعية العامة في عام 2020.

استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/6)

38 - كان الغرض من الاستعراض هو تقييم التقدم المحرز في إنشاء لجان المراجعة والرقابة وولاياتها ونطاقها وفعاليتها أدائها، في ضوء معايير ومبادئ الممارسات الجيدة في لجان المراجعة في القطاع العام، وعلى نحو أكثر تحديدا في منظومة الأمم المتحدة. وباختصار، كانت الأهداف الرئيسية هي: الوقوف على ما إذا كانت لجان المراجعة والرقابة القائمة منشأة على الوجه الملائم، وأنها تخدم أغراضها الأصلية على النحو المتوخى في اختصاصاتها أو موثيقها؛ وتقدير انحرافها عن المعايير والمبادئ المقبولة على وجه العموم؛ وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة؛ وتوصية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بالتنفيذ على نحو يتفق مع الاحتياجات والخصائص المحددة للكيانات.

39 - وكشف تحليل لجان المراجعة والرقابة الثماني عشرة التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي خضعت للدراسة أثناء هذا الاستعراض عن إحراز تقدم كبير على مدى العقد الماضي، مع حدوث تحسن كبير في نطاق هذه اللجان ومضمون وجودتها اختصاصاتها أو موثيقها. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال أمام منظومة الأمم المتحدة طريق تسلكه للوفاء بالمعايير الثلاثة عشر للممارسات الجيدة للجان المراجعة والرقابة التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة.

40 - ويتضمن التقرير سبع توصيات موجهة إلى الهيئات التشريعية و/أو مجالس إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وهي توصي باتخاذ تدابير من أجل ما يلي: (أ) تعزيز استقلالية لجان المراجعة والرقابة وتسلسلها الإداري؛ (ب) إدراج ما يلي في اختصاصات اللجان أو موثيقها: '1' جميع مسؤوليات الرقابة الداخلية، مثل الرقابة على الأخلاقيات وأنشطة مكافحة الغش، '2' والأحكام المتصلة بإطار الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، '3' والأحكام المتعلقة بالمهارات ذات الصلة والخبرة المهنية للأعضاء؛ (ج) وإجراء تقييمات ذاتية للجان وتقييمات مستقلة للأداء؛ (د) إدراج الأولويات الناشئة والتحديات الجديدة من خلال القيام دوريا باستعراض وتحديث اختصاصات اللجان المعنية أو موثيقها. ولكن بالنظر إلى تنوع كل منظمة والمهام المسندة إليها وأنشطتها التنفيذية، وهيكل الإدارة وترتيبات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة، من المهم التأكيد على أن هذه التوصيات لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها صالحة لجميع الحالات.

41 - وستقدم الوحدة التقرير إلى الجمعية العامة في عام 2020.

استعراض شؤون التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (JIU/REP/2019/7)

42 - يعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 1994، كبرنامج مشترك مشمول برعاية متعددة، بوصفه الكيان الرئيسي المسؤول عن حفز وتنسيق الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الإيدز. ويتولى إدارة هذا البرنامج مجلسُ تنسيق البرامج. وتتولى أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك مسؤولية التنسيق ويقودها المدير التنفيذي.

43 - وركز الاستعراض على ما يلي: (أ) التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي؛ (ب) والإدارة؛ (ج) والرقابة والمساءلة؛ (د) وإدارة الموارد البشرية والخدمات الإدارية. وقدم الاستعراض ثماني توصيات رسمية، ثلاث منها موجهة إلى المجلس وخمسٌ موجهة إلى المدير التنفيذي، فضلا عن 25 توصية غير رسمية في صورة اقتراحات للتحسين.

44 - وخلصت الوحدة إلى أن من الضروري وضع استراتيجية جديدة طويلة الأجل للبرنامج، تجسد تحليلا هيكليا ونمجا شاملا بشأن كيفية وفاء البرنامج بالتزاماته فيما يتعلق بخطة عام 2030. ويجب تعزيز إدارة البرنامج لمواءمته مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى وتجنب الانتكاسات المتعلقة بالسمعة والشؤون المالية.

45 - ويجب معالجة الثغرات التي تشوب الرقابة والمساءلة عن طريق إعادة تقييم المهام البالغة الأهمية مثل مراجعة الحسابات والأخلاقيات، ووضع نهج صارم تجاه تقارير الرقابة، وممارسة المجلس دوره كاملا في المساءلة والرقابة على البرنامج المشترك وأمانته. وتحتاج الأمانة إلى استراتيجية أكثر شمولاً بشأن إدارة الموارد البشرية تعكس الاتجاه الاستراتيجي للبرنامج وتدعمها عمليات وإجراءات تتسم بالانساق والشفافية. وفي حين أن النموذج المشترك المشمول برعاية متعددة للبرنامج فريد من نوعه ويمكن أن يقدم دروساً قيمة لإصلاح الأمم المتحدة، فإن الثغرات التي تعترى الإدارة والرقابة والمساءلة ودفعت مختلف هيئات الاستعراض المستقلة إلى تقديم عدة توصيات بشأنها، ينبغي حصرها ومعالجتها بطريقة شفافة.

46 - وقُدِّم التقرير إلى مجلس التنسيق البرامجي التابع للبرنامج المشترك في اجتماعه الخامس والأربعين المعقود في كانون الأول/ديسمبر 2019.

استعراض تبادل الموظفين والتدابير المماثلة بشأن التنقل فيما بين الوكالات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2019/8)

47 - ظل التنقل فيما بين الوكالات منذ وقت طويل من المفاهيم البارزة بوصفه وسيلة لتعزيز وحدة الهدف، والثقافة والقيم المشتركة. غير أن حدوث هذا التنقل لا يزال محدوداً. وقد ركز عمل منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة على "قواعد اللعبة" الإدارية من خلال الاتفاق المشترك بين المنظمات لنقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم فيما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات. إلا أن الحواجز المعروفة منذ فترة طويلة لم تُعالج ولم ينفذ إلا عدد قليل من الالتزامات التي قدمتها آليات مجلس الرؤساء التنفيذيين. ولا تشجع معظم المنظمات التنقل فيما بين الوكالات ولا تطبق تدابير تثبت أنها تقدر ذلك. وعلى المستوى التنفيذي، يؤدي التطبيق الانتهازي لاتفاق عام 2012، المدفوع إلى حد كبير بالرغبة في تجنب تحمل المسؤولية عن الالتزامات المالية، إلى تآكل أداء النظام مما ينعكس سلباً على الموظفين.

48 - ويخلص الاستعراض إلى أن سياسات التنقل فيما بين الوكالات لا تمثل استجابة كافية للاحتياجات الحالية. فالتنقل فيما بين الوكالات هو جزء صغير من المسألة الشائكة الأوسع نطاق المتمثلة في إدارة الموارد البشرية؛ والتركيز عليه بوصفه مسألة قائمة بذاتها يترك دون إجابة السؤال المتعلق بكيفية اتصاله بسياسات واستراتيجيات الموارد البشرية التي تحسن الأداء التنظيمي أو أداء منظومة الأمم المتحدة. ومرد ذلك في الأساس ضعف التزام المنظمات بمسألة التنقل فيما بين المنظمات، وانفصاله عن الشواغل الاستراتيجية لمعظم المنظمات، وطبيعة اختيار الموظفين وتقييمهم في منظومة الأمم المتحدة التي تتسم بالتفوق والحمايية والتوجه الداخلي والازدواجية في كثير من الأحيان، والتجزؤ المماثل في أساليب العمل، وغياب "الثقافة" التنظيمية. ومن الاعتبارات المهمة الطريقة التي يمكن بها للتنقل فيما بين الوكالات أن يدعم الأهداف الاستراتيجية، مثل دعم خطة عام 2030، والارتقاء المستمر بالقوة العاملة، والحاجة التي تعرب عنها المنظمات للتبادل مع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة. ويمكن لمجموعات المنظمات الراغبة بل ينبغي لها أن تجري عمليات تبادل ذات منفعة متبادلة على أساس المصلحة المواضيعية المشتركة أو الفرص الجغرافية.

49 - ويقدم التقرير عشر توصيات تهدف إلى تحسين البيانات لدعم عملية صنع القرار، بما في ذلك تحليل الأبعاد الجنسانية، وتوضيح جدوى التنقل فيما بين الوكالات، وتعزيز التنفيذ المبدئي لاتفاق عام 2012 وكذلك معالجة الثغرات، وتعزيز الثقافة التنظيمية، وزيادة شفافية الأسلوب المتبع لمعالجة جميع الجوانب المتعلقة بالتنقل فيما بين الوكالات داخل المنظمات، وتعزيز المساءلة أمام الدول الأعضاء.

50 - وستقدم الوحدة التقرير إلى الجمعية العامة في عام 2020.

استعراض الممارسات المعاصرة في استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشركات الخدمات التجارية في توفير الخدمات (JIU/REP/2019/9)

51 - بلغت نفقات الاستعانة بمقدمي الخدمات التجارية في توفير الخدمات والسلع ذات الصلة 22,4 بليون دولار في الفترة من عام 2012 إلى عام 2018 من جانب 23 منظمة مشاركة في وحدة التفتيش المشتركة استناداً إلى البيانات المتاحة. ومع ذلك، فإن هذا الموضوع لا يُنظر فيه بشكل محدد ولا تُقدم بشأنه تقارير منتظمة. وبناءً على اقتراح من الأمانة العامة للأمم المتحدة لتقييم أفضل السبل لتسخير الاستعانة بمصادر خارجية في توفير الخدمات للمنظمات، استعرضت الوحدة مواطني القوة والضعف لمسألة الاستعانة بالمصادر الخارجية والفرص التي تتيحها والمخاطر التي تطوي عليها، والتشريعات والسياسات التي تتيح النظر فيها. ويشتمل التقرير على سبع توصيات، واحدة منها موجهة إلى مجالس الإدارة وستُوجهة إلى الرؤساء التنفيذيين؛ بالإضافة إلى 43 توصية غير رسمية تورد اقتراحات بإدخال تحسينات.

52 - وخلص الاستعراض إلى أن معظم الكيانات تفتقر إلى سياسات ومبادئ توجيهية وإجراءات مكرسة بشأن الاستعانة بمصادر خارجية؛ وعلاوة على ذلك، فهي لا تميزها عن إجراءات الشراء الاعتيادية وتتخذ قرارات الاستعانة بمصادر خارجية على أساس مخصص في أغلب الأحوال، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب دون المستوى الأمثل وضياع الفرص. وحدد تحديات ومخاطر مختلفة تتصل بالاستعانة بمصادر خارجية تشمل ما يلي: القوانين الوطنية التي تحد من مرونة التوظيف؛ وعدم اهتمام الدول الأعضاء؛ والمركز القانوني للمنظمات الذي يعقد الاستعانة بمصادر خارجية؛ والإجراءات المرهقة وطرائق الدفع؛ وتحديد عتبات صغيرة للمشتريات المباشرة؛ والتقييد ببائع واحد؛ وارتفاع تكاليف الانتقال؛ ومحدودية القدرة الداخلية على الاحتفاظ بالسيطرة على العمليات وتوفير ضمان الجودة؛ وثغرات الاتصال والتنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية؛ والأخطار التي تهدد أمن البيانات؛ والقيود المفروضة على دخول المباني؛ وتجنب البائعين للمواقع شديدة الخطورة؛ والتكاليف الخفية؛ وتصرفات البائعين غير اللائقة.

53 - ولمعالجة أوجه القصور، أوجز الاستعراض تدابير تشمل ما يلي: تقديم تقارير سنوية إلى الهيئات التشريعية بشأن النفقات ذات الصلة بالاستعانة بمصادر خارجية؛ ووضع تعريف ونهج وإجراءات مشتركة بشأن الاستعانة بمصادر خارجية؛ وزيادة مصادر الإمداد من البلدان النامية وتيسير مشاركة البائعين الصغار والمتوسطين في عمليات المناقصة؛ وإجراء تحليل للتكاليف والفوائد وتقييمات دورية للمخاطر بالنسبة للخدمات الحساسة أو ذات القيمة المرتفعة؛ ووضع معايير لتمديد عقود الخدمات الخارجية بما يتجاوز الأطر الزمنية القياسية؛ ووضع خطوات لإدارة عملية الانتقال من بائع لآخر.

54 - وستقدم الوحدة التقرير إلى الجمعية العامة في عام 2020.

استعراض شؤون التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (JIU/ML/2019/1)

55 - أدرجت الوحدة في برنامج عملها لعام 2019 استعراضاً لشؤون التنظيم والإدارة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المقرر أن يصدر الاستعراض نتائج: رسالة في شؤون الإدارة أصدرت في عام 2019 وتقرير/مذكرة ستصدر في أوائل عام 2020.

- 56 - وينبغي وضع الرسالة المتعلقة بشؤون الإدارة في سياق جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام الحالي، لا سيما إصلاح البعد الإقليمي. ويتمثل هدفها الرئيسي في تقديم بعض النتائج الأولية من الاستعراض في الوقت المناسب، مع توفير العناصر الرئيسية التي يمكن أن تسترشد بها الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات، والسعي إلى تعزيز البعد الإقليمي كجزء من عملية الإصلاح الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
- 57 - واللجان الإقليمية في وضع فريد يمكنها من الاضطلاع بدور هام عن طريق العمل بصورة أكثر انتظاماً مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لتقديم الدعم للقدرات المعيارية والسياساتية، ولكن الأهم من ذلك هو دورها في تنسيق تعميم الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية في منظومة الأمم المتحدة.
- 58 - والمستوى الإقليمي هو الصلة بين المستويين العالمي والقطري، وبالتالي فإن أهميته استراتيجية، وينبغي أن يكون الدور الذي يتعين أن تضطلع به اللجان الإقليمية دوراً رئيسياً؛ ليس فقط بسبب موقعها الفريد، كمستوى رابط، ولكن أيضاً بسبب الثروة المعرفية الإقليمية التي راكمتها عبر الزمن، وصلاحياتها للدعوة إلى عقد الاجتماعات، وخبرتها في خدمة الدول الأعضاء كأمانات لمختلف الهيئات الحكومية الدولية.
- 59 - بيد أن الإصلاح الجاري لم يوضع بعد في صيغته النهائية، ولا تزال هناك قرارات هامة يتعين اتخاذها في سياق المرحلة الثانية من الإصلاح وإخضاعها للتحليل بحسب كل منطقة على حدة. والغرض من محتوى الرسالة المتعلقة بشؤون الإدارة هو تبيان أهمية الدور الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما أنها تتضمن توصية موجهة إلى الأمين العام بأن تشارك اللجان الإقليمية مشاركة منهجية ومنتظمة في إعداد أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون واستعراضها وتحديثها المنتظم. وقد أرسلت الرسالة المتعلقة بشؤون الإدارة في الربع الأخير من عام 2019 إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لكي تنظر فيها الإدارة العليا وتتخذ إجراءات بشأنها.

جيم - التحقيقات

- 60 - فيما يتعلق بالتحقيقات، تركز وحدة التفتيش المشتركة على انتهاكات الأنظمة والقواعد وغيرها من الإجراءات القائمة المزعوم ارتكابها من جانب الرؤساء التنفيذيين، ورؤساء هيئات الرقابة الداخلية، ومسؤولي المنظمات الأخرى من غير الموظفين، وبصورة استثنائية، موظفي المنظمات التي لا توجد لديها قدرات داخلية على إجراء تحقيقات. وخلال عام 2019، تلقت الوحدة شكوى واحدة فقط، تم فحصها وتبين أنها لا تتطلب اتخاذ أي إجراء آخر من جانبها.

دال - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها

نظام التتبع الشبكي

- 61 - نظام التتبع الشبكي هو تطبيق أساسي تستخدمه الوحدة والمنظمات المشاركة بوصفه أداة إلكترونية لرصد حالة تنفيذ التوصيات وتحديثها والإبلاغ والتحليل الإحصائي فيما يتعلق بقبول التوصيات وتنفيذها.
- 62 - وقد تم بنجاح في أوائل عام 2018 الانتهاء من نقل خدمات استضافة وصيانة نظام التتبع الشبكي من مقدم الخدمات الخارجي إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمانة العامة

للأمم المتحدة. وكان عام 2019 هو أول عام كامل يعمل فيه هذا النظام في إطار اتفاق مستوى الخدمات الجديد الموقع مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد ظل النظام يعمل على مدار العام؛ ولم يشهد تشغيله حدوث أي تعطيلات كبيرة.

63 - وطلبت الوحدة مؤخرًا إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يطور خاصية وظيفية لنظام التتبع الشبكي تتيح، في جملة أمور، إمكانية الوصول المبسط إلى الإحصاءات، وقدرات الإبلاغ، والنظر في التقارير والرسوم البيانية التي يقدمها هذا النظام. ويجري تطوير هذه الخاصية الوظيفية، ومن المتوقع تنفيذها في النصف الأول من عام 2020.

عدد التوصيات

64 - يشير الجدول أدناه إلى زيادة في متوسط عدد التوصيات حسب التقرير والمذكرة والرسالة المتعلقة بشؤون الإدارة من 4,9 في عام 2013 إلى 5,8 في عام 2019.

عدد التقارير والمذكرات والرسائل المتعلقة بشؤون الإدارة والتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، للفترة 2013-2019

المجموع للفترة 2019-2013	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013
التقارير والمذكرات والرسائل المتعلقة بشؤون الإدارة							
50	7	6	9	11	5	7	5
المتعلقة بالمنظومة ككل والمتعلقة بعدة منظمات							
42	3	1	2	25	6	3	2
المتعلقة بفرادى المنظمات							
92	10	7	11	36	11	10	7
المجموع، التقارير والمذكرات والرسائل المتعلقة بشؤون الإدارة							
التوصيات							
345	44	49	56	74	33	61	28
المتعلقة بالمنظومة ككل والمتعلقة بعدة منظمات							
101	14	3	20	26	16	16	6
المتعلقة بفرادى المنظمات							
446	58	52	76	100	49	77	34
مجموع التوصيات							
4,8	5,8	7,4	6,9	2,8	4,5	7,7	4,9
متوسط عدد التوصيات بحسب الناتج							

المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير 2020.

معدلات قبول وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنظومة ككل وبفرادى المنظمات

65 - بلغ متوسط معدل قبول التوصيات الصادرة بين عامي 2011 و 2018 ما قدره 77 في المائة فيما يتعلق بالتقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات، و 69 في المائة فيما يتعلق بالتقارير على نطاق المنظومة (انظر الشكل أدناه)⁽¹⁾. وخلال الفترة نفسها، بلغ معدل تنفيذ التوصيات المقبولة ما قدره 81 في المائة في كل من التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات والتقارير على نطاق المنظومة.

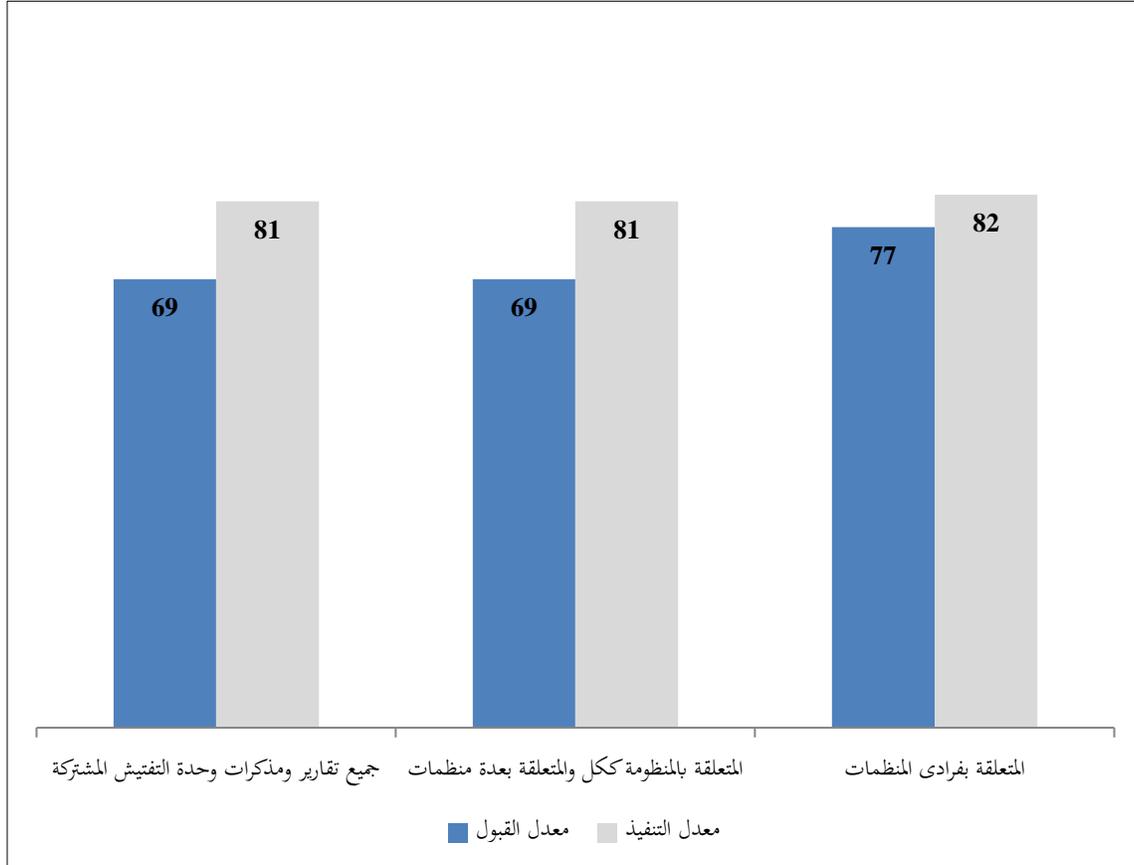
(1) في كانون الثاني/يناير 2020، لم يكن كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قد قدم أي مدخلات عن عام 2018.

66 - وتثني الوحدة على المنظمات لما اتخذته من إجراءات من أجل تنفيذ توصياتها (انظر المرفق الثالث، الذي يبين إجمالي معدلات القبول والتنفيذ من جانب المنظمات المشاركة من عام 2011 إلى عام 2018).

الشكل

متوسط معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومعدل تنفيذ التوصيات المقبولة (2011-2018)

(بالنسبة المئوية)



المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير 2020.

الفصل الثاني

التوقعات لعام 2020

67 - تركز وحدة التفتيش المشتركة على تحسين الفعالية التنظيمية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، والتعلم من الممارسات الجيدة، والتنسيق والكفاءة من أجل مساعدة المنظمات على الاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة، على النحو المنصوص عليه في المادة 5 من نظامها الأساسي. وتزايد الحاجة إلى هذا الدعم من جانب الرقابة الخارجية المستقلة، في بيئة إصلاح تتطلب المساءلة عن استخدام الموارد بفعالية وكفاءة، والنزاهة والتعلم والتغيرات في الثقافة وطرائق العمل، من أجل تعزيز الفعالية والأثر. وستواصل الوحدة تلبية هذه الحاجة في عام 2020، والتأكد من أن برنامج العمل سينجز في الوقت المناسب وعلى مستوى عالٍ من الجودة.

68 - ويشمل برنامج العمل الذي اعتمده الوحدة لعام 2020 خمسة مشاريع على نطاق المنظومة، واستعراضاً واحداً لشؤون التنظيم والإدارة لمنظمة واحدة. وستضيف الوحدة إلى مجموعتها المواضيعية الخاصة بالنزاهة تحديثاً لتقرير عام 2010 عن وظيفة الأخلاقيات، وهي بصدد إنشاء مجموعة مواضيعية للتكنولوجيا والابتكار مع تقرير عام 2019 عن الحوسبة السحابية الذي ستعقبه استعراضات بشأن تطبيقات الأمن السيبراني وسلاسل السجلات المغلقة ستدرج في برنامج العمل لعام 2020.

69 - ويغطي الإطار الاستراتيجي الذي وُضع حديثاً لوحدة التفتيش المشتركة الفترة من 2020 إلى 2029، وستشكل جهود التواصل بشأن أهدافه محور التركيز في هذه السنة. وسيشمل ذلك التحديات المستهدفة لتثقيف أصحاب المصلحة بشأن منتجات الوحدة والاستفادة من استراتيجيتها الرامية إلى معالجة المواضيع المتصلة بخطة عام 2030 وبالإصلاح واستكمالها. وسيجري التطرق للإطار الاستراتيجي في الجزء المستأنف من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، إلى جانب التقرير السنوي للوحدة لعام 2019 وبرنامج عملها لعام 2020.

70 - وثمة دروس كثيرة استُفيدت من أنشطة التواصل في عام 2019، وستواصل الوحدة استكشاف الفرص المتاحة لتوسيع نطاق منتجاتها وزيادة تعميق أثرها على المنظومة. وفي عام 2020، ستواصل الوحدة تحديث استراتيجيتها للتواصل، وستضع الصيغة النهائية لاستراتيجيتها في مجال الاتصالات، التي تمت تجربتها في عام 2019 بنهج أكثر اتساقاً وشمولاً في إصدار التقارير. وستشمل أنشطة التواصل زيادة التعاون مع قيادات المنظمات من أجل تعميم الإطار الاستراتيجي الجديد، وتبادل المعلومات بشأن التحديات الناشئة والمساهمة التي يمكن أن تقدمها الرقابة الخارجية المستقلة. وستشمل أنشطة التعاون تقديم عروض إلى وحدة التفتيش المشتركة من قبل رؤساء المنظمات والإدارات المدعويين.

الفصل الثالث

برنامج العمل لعام 2020

71 - نظرت الوحدة، عند إعداد برنامج عملها، في مقترحات الاستعراضات المقدمة من المنظمات المشاركة وهيئات الرقابة والمفتشين أنفسهم. ويشمل برنامج العمل النهائي الذي اعتمده الوحدة في كانون الأول/ديسمبر 2019، خمسة مشاريع على نطاق المنظومة واستعراضا واحدا لشؤون التنظيم والإدارة (انظر المرفق السادس).

72 - وتتضمن خطة عمل الوحدة لعام 2020 المشاريع الستة الجديدة (انظر الموجزات أدناه)، وكذلك المشاريع المرخلة من خطة العمل لعام 2019.

موجزات عن المشاريع المدرجة في برنامج العمل لعام 2020

الأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: استعراض السياسات والممارسات

73 - ما فتئت مخاطر الأمن السيبراني تتراد، سواء من حيث انتشارها أو من حيث إمكاناتها التخريبية، وفقا لتقرير المخاطر العالمية لعام 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي⁽²⁾. وهو يشكل حاليا أحد أهم تحديات إدارة المخاطر التي تواجهها تقريبا جميع أنواع المنظمات، بما فيها المنظمات الدولية. ولا يعتبر الأمن السيبراني مجرد مسألة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات؛ بل هو مسألة أمنية، وهو أيضا مسؤولية تقع على عاتق الجميع في أي منظمة. فمخاطر الأمن السيبراني تنطوي على آثار تمس كامل هيكل المنظمة وعملياتها. وتواجه معظم المنظمات، بما فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مستويات متزايدة من التهديدات الإلكترونية التي تسعى إلى إلحاق الضرر بموظفي المنظمات وأصولها وبياناتها وسمعتها ومصداقيتها.

74 - وقد أعربت مؤسسات من منظومة الأمم المتحدة عن قلقها إزاء الأمن السيبراني، ووجهت عدة مؤسسات انتباه وحدة التفتيش المشتركة إلى ذلك أثناء إعداد برنامج عمل الوحدة لعام 2020. ومما له دلالة أن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة قد أبرزت الاعتراف بمخاطر الأمن السيبراني في مقترح رسمي لإجراء استعراض قُدم إلى الوحدة.

75 - وفي هذا السياق، سيقم الاستعراض الكيفية التي تتصدى بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لهذا التهديد، والتحديات والمخاطر التي تواجهها، بما في ذلك تدابير التخفيف من حدة المخاطر، ومن ضمنها مبادرات تدريب وتوعية الموظفين في هذا الشأن. وسيحدد الاستعراض فرص تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات، مع الاستفادة من القدرات والفرص القائمة، وسيحدد الممارسات الجيدة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك من قطاعات أخرى.

(2) المنتدى الاقتصادي العالمي، *The Global Risks Report 2018* (جنيف، 2018). يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط

.www3.weforum.org/docs/WEF_GRR18_Report.pdf

السياسات والممارسات والمرافق المراعية لاعتبارات الاستدامة والحفاظ على البيئة على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

76 - تشدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على ضرورة إدماج شواغل الاستدامة في أنشطة وعمليات المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتهدف استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في أيار/مايو 2019، إلى موازنة العمليات الداخلية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع العناصر البيئية في خطة عام 2030. وسيدرس الاستعراض حالة وفعالية تنفيذ المبادرات الرئيسية على نطاق المنظومة في هذا المجال.

77 - ويقترح الاستعراض تقييم كيفية زيادة فعالية وظائف الإدارة الرئيسية في تعزيز إدارة الاستدامة داخليا، وذلك من خلال تحديد الثغرات والممارسات الجيدة واتخاذ الإجراءات العلاجية. وسيدرس هيكل الحوكمة والمساءلة والرقابة فيما يتعلق بالسياسات والممارسات والمرافق المراعية لاعتبارات الاستدامة والحفاظ على البيئة على نطاق المنظومة. ويشمل ذلك الأطر التشريعية والتنظيمية، والهياكل، وإجراءات التشغيل الموحدة، وتدابير بذل العناية الواجبة، وأحكام الرصد والإبلاغ.

78 - ويسعى الاستعراض إلى تحديد مكامن الضعف والفجوات الحرجة بين التطلعات والممارسات فيما يتعلق بالسياسات والممارسات والمرافق المراعية لاعتبارات الاستدامة والحفاظ على البيئة. وسيبحث أيضا مدى التزام القيادات والإدارة العليا في المنظمات بالتجاوب بسرعة مع القرارات الرئيسية في هذا المجال، واستعدادها لمواكبة أوجه التقدم والابتكارات التكنولوجية لتحقيق الأهداف المحددة. وسيقيم الاستعراض أيضا المخاطر المحتملة المتعلقة بتشويه السمعة المرتبطة بالسياسات والممارسات الحالية، وسيحدد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

استخدام تطبيقات سلاسل السجلات المغلقة في منظومة الأمم المتحدة: تحليل حاسم لمواطن القوة والضعف والفرص والتحديات

79 - يتمثل الهدف الرئيسي لاستراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة في تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم استخدام التكنولوجيات الرقمية للتعجيل بتنفيذ ولاياتها، لا سيما خطة عام 2030. ووفقا للاستراتيجية نفسها، تلتزم منظومة الأمم المتحدة بتعميق قدراتها الداخلية والإلمام بالتكنولوجيات الجديدة، وزيادة فهمها والترويج لها والحوار بشأنها.

80 - وتعد سلسلة السجلات المغلقة واحدة من أكثر التكنولوجيات الجديدة دينامية، مع الإمكانيات التي تتيحها في خفض تكاليف المعاملات، وزيادة سرعة العمليات، والحد من مخاطر الغش والحد من الحاجة إلى الوسطاء. وهي ليست مجرد مسألة تكنولوجية، بل تتجاوزها لتكون خيارا عمليا ذا أهمية استراتيجية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بالمزيد لفهم سلسلة السجلات المغلقة وتحديد السبل التي تتيح استخدامها بكفاءة، والعمل في الوقت ذاته على مواجهة المخاطر المرتبطة بها. وهناك عدة منظمات تستخدم بالفعل تطبيقات سلسلة السجلات على أساس تجريبي، في حين تحتاج منظمات أخرى إلى مزيد من المعرفة والأدلة للاسترشاد بها في قراراتها.

81 - وستجري وحدة التفتيش المشتركة تحليلاً مستقلاً ونزيهاً وموضوعياً بغية تحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات المتصلة باستخدام تطبيقات سلسلة السجلات المغلقة وأهميتها بالنسبة

لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسيقوم الاستعراض بما يلي: (أ) استعراض تطبيقات سلسلة السجلات وتقييم استخدامها؛ (ب) وتجميع الدروس المستفادة خلال هذه المرحلة من التطوير الأولي؛ (ج) وتحليل الفرص والتحديات والمخاطر المتصلة باستخدام سلسلة السجلات؛ (د) وتشجيع الممارسات الجيدة؛ (هـ) ومحاولة وضع التوجيهات والمبادئ المتصلة باستخدام تطبيقاتها، مع التركيز على السمات التي تيسر وتحفز على زيادة التعاون والاتساق والكفاءة فيما بين الوكالات.

استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية

82 - يستهدف برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024 دعم البلدان النامية غير الساحلية من خلال ستة مجالات ذات أولوية هي: المرور العابر، وتطوير البنى التحتية، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، والتحول الاقتصادي الهيكلي، ووسائل التنفيذ.

83 - وخلص استعراض منتصف المدة لعام 2019 لبرنامج عمل فيينا إلى أن التقدم المحرز غير كاف بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية لكي تحقق أهداف البرنامج. وبناء على ذلك، دعت الجمعية العامة في الإعلان السياسي للاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024⁽³⁾، منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم اللازم لتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا، ودعا مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى كفالة متابعة تنفيذ برنامج عمل فيينا ورصد ذلك التنفيذ والإبلاغ عنه بفعالية.

84 - وأدرج استعراض الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية غير الساحلية في برنامج عمل الوحدة بناء على طلب من مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيستند الاستعراض إلى استنتاجات استعراض منتصف المدة بغية توفير نظرة متعمقة على الأسباب المحتملة لتوقف كيانات منظومة الأمم المتحدة عن إحراز التقدم فيما تقدمه من دعم في تنفيذ برنامج عمل فيينا. كما سيوجز التقرير الإجراءات العلاجية التي يمكن اتخاذها في الأجل القصير لدعم البلدان النامية غير الساحلية على نحو أكثر فعالية في تنفيذها لأولويات برنامج عمل فيينا، ضمن الإطار الزمني المتبقي. وسيسترشد باستنتاجات الاستعراض في إعداد تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرنامج.

الحالة الراهنة لمهمة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة

85 - هذا الاستعراض هو بمثابة متابعة لاستعراض وحدة التفتيش المشتركة لعام 2010 بشأن قواعد الأخلاق في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2010/3). ولذلك، فإن الهدف الرئيسي للاستعراض ليس هو تقييم التقدم الذي أحرزته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز مهمتها في مجال الأخلاقيات تمثيلاً مع التوصيات الواردة في تقرير عام 2010 فحسب، وإنما هو أيضاً تقييم تطبيق القواعد والمعايير المقبولة عموماً وتنفيذ أي توصيات ذات صلة قدمت في الاستعراضات اللاحقة للوحدة، وتقارير هيئات الرقابة الأخرى المتصلة بمهمة الأخلاقيات.

(3) قرار الجمعية العامة 15/74.

86 - وسيقدم الاستعراض نظرة مستكملة عن حالة مهمة الأخلاقيات، ومحملها من مختلف نماذج الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك سبل ضمان استقلالها. وعلاوة على ذلك، سيدرس الاستعراض التغييرات التي طرأت على مهمة الأخلاقيات منذ إنجاز تقرير عام 2010، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات المحددة المتعلقة بها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وستقوم الوحدة بزيادة نطاق الاستعراض على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى أقصى حد لتحديد الممارسات الجيدة والمعايير التي يمكن تقاسمها، فضلاً عن أي فرص قد تتاح للمنظمات للتعاون من أجل تحسين فعالية وكفاءة مهمة الأخلاقيات.

استعراض شؤون التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

87 - أنشئ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهو المؤسسة السلف لموئل الأمم المتحدة الحالي، في عام 1977 بعد مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمستوطنات البشرية في فانكوفر، كندا (مؤتمر الموئل الأول). وبموجب القرار 206/56، عززت الجمعية العامة ولاية موئل الأمم المتحدة وجعلته برنامجاً تابعاً للأمم المتحدة. وينشط الموئل، الذي يوجد مقره في نيروبي، في أكثر من 90 بلداً، وله أربعة مكاتب إقليمية، ونفقاته في حدود 225 مليون دولار سنوياً.

88 - ومن بين المهام الرئيسية لموئل الأمم المتحدة دوره ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق معنياً بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك دوره في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها، وكذلك دعم البعد الحضري لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

89 - وما فتئ موئل الأمم المتحدة يواجه تحديات هامة. وإذ أيدت الجمعية العامة الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الذي عقد في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر 2016، فقد شرعت في سلسلة من الاستعراضات الرامية إلى تعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة وكفاءته ومساءلته والرقابة عليه. وخلص فريق مستقل رفيع المستوى أنشأه الأمين العام إلى أن موئل الأمم المتحدة يعاني أوجه قصور من حيث المساءلة والشفافية والكفاءة، وأن موارده غير كافية وغير مضمونة ولا يمكن التنبؤ بها، وأنه انحرف بعيداً جداً عن ولايته المعيارية.

90 - وقد خضع الموئل في وقت لاحق لسلسلة من عمليات الإصلاح الداخلية والخارجية الرئيسية التي تمس إدارته وتمويله وهيكلة التنظيمي وإدارته وثقافة العمل فيه. وإزاء هذه الخلفية، ستُجري وحدة التفتيش المشتركة أول استعراض لها لشؤون التنظيم والإدارة في الموئل. وسيدرس الاستعراض الترتيبات التنظيمية داخل الموئل لدعم الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية والثقة، التي ذكر المدير التنفيذي أنها الهدف من عمليات التغيير الجارية.

الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة للفترة 2020-2029 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2020-2024

ألف - مقدمة

- 1 - أعربت الجمعية العامة، في قرارها 287/73، إلى تطلعها إلى أن تقدم الوحدة إطارها الاستراتيجي المتوسط والطويل الأجل للفترة من 2020 إلى 2029. ويأتي الإطار الاستراتيجي المعروض في هذا المرفق عقب الإطار الاستراتيجي للفترة من 2010 إلى 2019 الذي عُرض على الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين⁽¹⁾.
- 2 - وعلى نحو ما شجعت عليه الجمعية العامة، استرشدت الوحدة في صياغته، بالاستنتاجات المستخلصة من تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2010-2019 (يمكن العثور على النتائج المحققة في التذييل 2) ومن الآراء المجمع في مناسبات مختلفة من المنظمات المشاركة والدول الأعضاء.
- 3 - ويستند هذا الإطار الاستراتيجي إلى النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة 192/31، ولا سيما الفصل الثالث منه الذي يحدد مهام الوحدة وسلطاتها ومسؤولياتها. وهو يعكس قرارات الجمعية العامة 257/70 و 281/71 و 269/72 و 287/73، التي أكدت فيها الجمعية أهمية المهام الرقابية للوحدة في تحديد المسائل الإدارية والتنظيمية والبرنامجية العملية داخل المنظمات المشاركة وفي تزويد الجمعية العامة والأجهزة التشريعية الأخرى للمنظمات المشاركة بتوصيات واقعية عملية المنحى بهدف تحسين وتعزيز إدارة الأمم المتحدة ككل. وأقرت الجمعية أيضا بضرورة مواصلة تعزيز الأثر الذي تحدثه الوحدة في كفاءة وشفافية إدارة المنظمات المشاركة وتقديم المقترحات في إطار منظومة الأمم المتحدة.
- 4 - ويعكس الإطار الاستراتيجي الحاجة التي أعربت عنها الجمعية العامة في قرارها 287/73 إلى النظر في ديناميات وتحديات البيئة التي تضطلع فيها الوحدة بأنشطتها، وإلى تركيز برنامج عملها على المجالات ذات الأولوية للمنظمات المشاركة والدول الأعضاء في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولذلك فإن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة يتطلب أن تتسم الوحدة بالمرونة في مواومة أنشطتها مع الاحتياجات والأولويات الاستراتيجية المتغيرة للمنظمات والهيئات التشريعية، على أن تقوم بذلك في حدود ولايتها.
- 5 - وقد أنشئت وحدة التفتيش المشتركة بوصفها هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة والهيئات التشريعية والمنظمات التي تقبل بنظامها الأساسي. وتمثل مهامها الأساسية في التفتيش والتقييم والتحقيق. ويجوز للوحدة، لدى اضطلاعها بهذه المهام، أن تقترح إصلاحات و/أو أن تقدم توصيات إلى الرؤساء التنفيذيين و/أو مجالس إدارة المنظمات المشاركة. وتضع الوحدة أيضا أطرا مرجعية لتيسير العمل من خلال مجموعة مشتركة من المعايير ولتيسير التقاسم الفعال للمعلومات. وتمثل النواتج الرئيسية للوحدة في التقارير والمذكرات والرسائل المتعلقة بشؤون الإدارة التي تقدم توصيات ومعلومات وتوجيهات لصالح مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة.

(1) A/66/34، المرفق الأول.

باء - المبادئ التوجيهية

- 6 - ستواصل وحدة التفتيش المشتركة، في اضطلاعها بعملها، تطبيق المبادئ الأساسية المتمثلة في ما يلي:
- (أ) **الاستقلال والنزاهة:** الوحدة مستقلة، وبذا فهي تضطلع بعملها لما فيه مصلحة المنظمات وحدها دون تأثير أو سيطرة غير مشروعة من أي جهة أخرى. والاستقلال أمر بالغ الأهمية لضمان الموضوعية والحياد، وهو عنصر محوري لصون مصداقية الوحدة.
- (ب) **الجدوى:** تسعى وحدة التفتيش المشتركة إلى أن توائم عملها، على النحو الذي اقترحتة الجمعية العامة، مع ديناميات وتحديات البيئة التي تعمل فيها بحيث تكون في آن معاً مستجيبة ومسؤولة في التركيز على البنود ذات الأولوية، مع الموازنة بين مختلف مطالب أصحاب المصلحة.
- (ج) **استفادة الوحدة من ولايتها على نطاق المنظومة لإضافة القيمة:** في بيئة توجد فيها مهام رقابة داخلية وخارجية مستقلة راسخة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، تتمثل ميزة وحدة التفتيش المشتركة في قدرتها على معالجة المسائل العامة ذات الأهمية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، والمسائل التي لا يمكن أن تعالجها كيانات الرقابة الأخرى.
- (د) **الكفاءة:** ستحد الوحدة من التكلفة التي تتحملها المنظمات بأن تكفل التنسيق والتعاون والشراكات الفعالة فيما تقوم به من أعمال التخطيط والتنفيذ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاية الهيئات المعنية. وستسعى الوحدة أيضاً إلى الاستفادة إلى أقصى حد من المعارف والمعلومات التي تنتجها، فضلاً عن تلك التي تنتجها هيئات الرقابة المستقلة أخرى.
- (هـ) **الشفافية والتشاور:** ستراعي الوحدة الشفافية في الأساليب التي تستخدمها لإنتاج الأدلة. وستقوم الوحدة، في تصميم دراساتها وفي جميع مراحل الاستعراضات التي تقوم بها، بالتشاور مع جميع المنظمات المشاركة وجمع المعلومات والآراء منها.

جيم - الأهداف الاستراتيجية

- 7 - تستند الأهداف الطويلة الأجل لوحدة التفتيش المشتركة إلى نظامها الأساسي وتوجيهات الجمعية العامة، وتظل متنسقة. والتغييرات الوحيدة التي تدخل على تلك الأهداف إنما تتصل بما يلي: تحديد أكثر وضوحاً مجالات التركيز المواضيعية الأربعة؛ وصياغة برامج عمل تتماشى مع الأولويات الاستراتيجية، مثل دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2030؛ والتدابير الرامية إلى تحسين متابعة تنفيذ التوصيات وتعزيز صدى عمل وحدة التفتيش المشتركة على نطاق أوسع من خلال زيادة فعالية النشر والتوعية والاتصالات.
- 8 - والأهداف الطويلة الأجل هي:
- (أ) مساعدة الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة على الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية فيما يختص بوظيفتها المتعلقة بالرقابة على كيفية إدارة الأمانات للموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى؛
- (ب) المساعدة على زيادة كفاءة وفعالية الأمانات المعنية بتنفيذ الولايات التشريعية وتحقيق أهداف المهام المحددة للمنظمات؛
- (ج) العمل على زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- (د) تحديد أفضل الممارسات واقتراح معايير مرجعية وتيسير تبادل المعلومات على نطاق المنظومة.

دال - مجالات التركيز المواضيعية

9 - ستضطلع وحدة التفتيش المشتركة بعملها في المجالات المواضيعية التالية:

- (أ) مهام ونظم المساءلة والرقابة في المنظمات، فضلا عن مهام إقامة العدل والأخلاقيات والنزاهة؛
- (ب) الممارسات والأساليب الإدارية لمنظومة الأمم المتحدة في مجالات الموارد البشرية والمالية، والشؤون الإدارية، والإدارة القائمة على النتائج، والتخطيط والإدارة الاستراتيجيان، وإدارة التغيير، وإدارة المخاطر، والأمن والسلامة، واستخدام التكنولوجيات الرقمية؛
- (ج) الأهداف المتفق عليها دوليا والاتفاقيات ذات النطق الدولي التي تتناول السياسات والاستراتيجيات والبرامج، فضلا عن التنسيق والتعاون بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- (د) ترتيبات وآليات الإدارة فضلا عن التنسيق بين الوكالات.

هاء - النهج الاستراتيجي

10 - يرد فيما يلي وصف للنهج الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة لتحقيق الأهداف والغايات المبينة أعلاه. ويقدم التذييل 1 مؤشرات الأداء وغايات رصد الأداء، ويوفر أساسا لإجراء تصويبات في منتصف المسار، إذا لزم الأمر. وهو يبين التقدم المحرز في بلوغ الغايات المحددة استناداً إلى أوجه التقدم على مدى السنوات العشر الماضية على النحو المبين في التذييل 2.

1 - الاستعراضات على نطاق المنظومة: التغطية والنهج

11 - ستقوم وحدة التفتيش المشتركة بمواءمة اختيار مواضيع الاستعراضات التي ستجريها على نطاق المنظومة مع المجالات المواضيعية الرئيسية الأربعة المحددة. وستعطى الأولوية للاستعراضات على نطاق المنظومة مع التركيز على المسائل المتعلقة بالمواضيع ذات الأولوية، بما في ذلك دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتقييم مبادرات الإصلاح.

12 - ولتحسين جدوى الاستعراضات على نطاق المنظومة، ستراعى في اختيار المواضيع برامج عمل الهيئات التشريعية حيثما كانت متاحة، وكذلك طلبات الهيئات التشريعية، والمشاورات مع المنظمات المشاركة وآليات التنسيق مثل مجلس الرؤساء التنفيذيين، مع التنسيق الوثيق مع هيئات الرقابة.

13 - وستستخدم الوحدة أساليب متعددة في نهجها في إجراء دراسات على نطاق المنظومة للتفتيش والتقييم. وقد اكتسبت وحدة التفتيش المشتركة خبرة على مدى السنوات العشر الماضية في مجموعة متنوعة من النهج والطرائق والأساليب، وستطبق هذه الخبرة لتحسين الجودة والكفاءة. وستتفاوت النهج بتفاوت الموضوع، ومستوى التعقيد، ونطاق الدراسة، وطبيعة المعارف والأدلة القائمة. وسينظر النهج أيضا في المرحلة التي بلغت الإصلاحات الجارية من أجل توفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب لزيادة تحسين تلك الإصلاحات وكفالة نجاحها.

2 - استعراضات شؤون التنظيم والإدارة في فرادى المنظمات: التغطية والنهج

14 - شجعت الجمعية العامة وحدة التفتيش المشتركة في القرار 287/73 على إدراج استعراضات فرادى المنظمات كل سنة في برنامج عملها وإكمالها ضمن ذلك الإطار الزمني. وستسعى الوحدة للقيام بكلتا المهمتين خلال فترة الإطار الاستراتيجي هذه، مع الإشارة إلى أن العوامل التشغيلية داخل المنظمات المشاركة والقيود على الموارد داخل الوحدة قد تؤثر على ما يمكن تنفيذه في أي ظرف من الظروف. والوحدة بصدد وضع أدوات لتسترشد بها في نظرها في المنظمات التي يجب إعطاؤها الأولوية لمثل هذه الاستعراضات، مع مراعاة أن المنظمات المشاركة في وحدة التفتيش المشتركة يختلف بعضها عن بعض، ولا سيما فيما يتعلق بولاياتها وهيكلها الإدارية.

3 - تعزيز جودة وصرامة منتجات الوحدة

15 - تعرب وحدة التفتيش المشتركة عن تقديرها للتعليقات التي تلقتها والتي تشير إلى تقدير عملها، بما في ذلك أهمية منتجاتها وجودتها. ومع ذلك، فهي تظل ملتزمة بمواصلة تحسين عملها. فقد استكملت مؤخرا إجراءات عملها الداخلية بتوجيه لتعزيز الصرامة في جميع مراحل دورة المشاريع التي تضطلع بها. وهي تتشاور داخليا ومع المنظمات المشاركة حول تدابير الجودة الممكنة التي يمكن أن تساعد على تعزيز التوجيه الداخلي بشأن كيفية توليد الأدلة وتحليلها وعرضها.

16 - وستواصل الوحدة أيضا عملها لتعزيز تنمية قدرات الموظفين في الأمانة. وستكون تحليلات البيانات والاتصالات وتحديث المهارات في منهجيات الرقابة والتقييم من بين مجالات التركيز.

4 - تعزيز نتائج وأثر منتجات الوحدة

17 - زادت معدلات قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها بشكل كبير. وستواصل الوحدة إشراك المنظمات والهيئات التشريعية على السواء في النظر في توصياتها وإقرارها وتنفيذها. وبناء على طلب الجمعية العامة، سيتم إيلاء الاهتمام إلى أثر تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، مع التسليم بالقيود العملية من حيث قدرتها على إجراء عمليات التحقق بشكل مستقل.

18 - ومن السمات الهامة في تعزيز أثر منتجات الوحدة تحديث نظام التتبع الشبكي التابع لها خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل لتحسين الأداء الوظيفي لهذه المنتجات وإمكانية الوصول إليها. ويشمل ذلك تعزيز تطبيق نظام التتبع الشبكي للسماح بالاستخدام الفعال لتحليل البيانات والعمل مع المنظمات المشاركة وهيئات الرقابة التابعة لها لزيادة سهولة تسجيل تنفيذ التوصيات بطريقة يمكن التحقق من صحتها، والتحقق منها ودعمها بالبيانات المتعلقة بأثر التنفيذ.

19 - وتزمع الوحدة إجراء توليف مترابط لأعمالها في مجال مواضيعي واحد باستخدام تقارير متعددة مركزة عن جوانب ذلك الموضوع، كطريقة للتوصل إلى فهم مدى كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة في ذلك المجال المواضيعي الأوسع نطاقا.

5 - الإطار المرجعي لوحدة التفتيش المشتركة

20 - توفر أطر المعايير المرجعية لوحدة التفتيش المشتركة، التي وُضعت لمختلف المجالات المواضيعية، معيارا على نطاق المنظومة للمقارنة والاتساق ولتبادل الممارسات الجيدة. وقد أشارت المنظمات

بما في ذلك في اجتماع جهات التنسيق التابعة لوحدة التفتيش المشتركة في عام 2019، إلى أنها تعتبر هذه الأطر من بين أكثر منتجات الوحدة استدامة وقيمة. وستكفل الوحدة استمرار إتاحة الأطر وستستكشف سبل المشاركة الفعالة فيها وتقاسمها مع أصحاب المصلحة المعنيين.

6 - دعم مهمة التقييم التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

21 - تمشيا مع المادة 5-4 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، تبقى الوحدة على استعداد لمساعدة الهيئات الحكومية الدولية في الاضطلاع بمسؤولياتها عن التقييمات الخارجية للبرامج والأنشطة، فضلا عن دعم تطوير مهمة التقييم الداخلي تلبيةً لمتطلبات التغيرات والتحديات العالمية وخطة عام 2030.

7 - التحقيقات

22 - تستند ولاية التحقيق الذي تقوم به وحدة التفتيش المشتركة إلى المادة 5-1 من نظام الوحدة الأساسي. وتبين المبادئ العامة للوحدة ومبادئها التوجيهية للتحقيقات، من بين أمور أخرى، تفاصيل تلك الولاية ونطاقها، ومعايير وعملية التحقيق، فضلا عن معالجة نتائج التحقيقات.

واو - الموارد

23 - سيكون لإجراء استعراضات ذات طابع معقد، بما في ذلك الاستعراضات التي تنطوي على زيادة التركيز على الإصلاحات على الصعيدين القطري والإقليمي، آثار على الموارد المالية والبشرية للوحدة على السواء. وقد قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها 287/73، أن تأخذ في الاعتبار أي موارد مرتبطة بتنفيذ نهج الاستراتيجية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في سياق الميزانيات البرنامجية المقبلة. ويؤمل أن يتشاور الأمين العام مع الوحدة بشأن تمثيل هذه الاحتياجات في الميزانيات البرنامجية المقترحة المقبلة لتمكين الجمعية العامة من النظر في هذه المسألة.

24 - وعلى أية حال، ستواصل الوحدة استخدام مواردها المالية والبشرية على النحو الأمثل. وستسعى أيضا إلى تعبئة موارد خارجة عن الميزانية، متى وحيثما كان ذلك مناسبا.

زاي - مؤشرات الأداء الرئيسية

25 - وضعت وحدة التفتيش المشتركة خطة أداء للرصد وكذلك لإجراء تقييم شامل للإطار الاستراتيجي. وسيُجرى تقييم في منتصف عام 2024، كما سيجري إدخال تغييرات، عند الاقتضاء، على المؤشرات و/أو الأهداف. ويرد أدناه موجز لمجموعة مختارة من مؤشرات الأداء الرئيسية من هذه الخطة، وسوف تستخدم في الإبلاغ السنوي عن أداء وحدة التفتيش المشتركة. ومعايير الأداء كمية ونوعية على السواء، وهي محددة زمنيا لدعم الإدارة الفعالة.

التذييل 1

التناج والمؤشرات ومعايير الأداء

1 - التغطية

1-1 التغطية على نطاق المنظومة

النتيجة 1: تحقيق تغطية كبيرة للاستعراضات على نطاق المنظومة.

المؤشر: يركز برنامج عمل وحدة التنفيذ المشتركة على المسائل الموجودة على نطاق المنظومة التي يمكن تقييمها على نطاق جميع المنظمات أو على نطاق منظمات متعددة.

معيار الأداء المتعلق بالنتيجة 1:

يتناول ما لا يقل عن 75 في المائة من تقارير ومذكرات وحدة التنفيذ المشتركة المتعلقة بجميع المنظمات المشاركة أو عدة منها على مدى فترة السنوات العشر مسائل هامة على نطاق المنظومة يمكن تقييمها على نطاق جميع المنظمات أو على نطاق منظمات متعددة.

النتيجة 2: تتناول التغطية على نطاق المنظومة المجالات المواضيعية الأربعة.

المؤشر: وجود دراسات على نطاق المنظومة في المجالات المواضيعية الرئيسية الأربعة للإطار الاستراتيجي.

معيار الأداء المتعلق بالنتيجة 2:

يتصل جميع التقارير الواردة في برنامج العمل السنوي بالأهداف الاستراتيجية الأربعة للإطار الاستراتيجي.

النتيجة 3: ربط كل من الدراسات على نطاق المنظومة ودراسات فرادى المنظمات بخطة عام 2030 والإصلاحات.

معيار الأداء المتعلق بالنتيجة 3:

تتناول عمليات التنفيذ والتقييمات التي تجربها وحدة التنفيذ المشتركة المجالات المواضيعية الرئيسية الأربعة للإطار الاستراتيجي وتولي الاعتبار الواجب لكيفية مواءمة الأداء مع خطة عام 2030 وإصلاحات منظومة الأمم المتحدة ومع الاتجاهات والتحديات المتغيرة، بما في ذلك في استخدام التكنولوجيات الرقمية.

2-1 استعراضات شؤون التنظيم والإدارة في فرادى المنظمات

النتيجة: وجود نهج استراتيجي وشامل لإجراء استعراضات شؤون التنظيم والإدارة في المنظمات المشاركة.

معايير الأداء للنتيجة:

أن يسترشد اختيار المنظمات بما يلي:

(أ) تطبيق وفورات الحجم حسب الحاجة، واستخدام المعلومات القائمة المستمدة من التقييمات التي أجرتها هيئات الرقابة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بأقصى قدر من الفعالية؛

(ب) وضع نهج قائم على المخاطر بحلول نهاية عام 2020، تم التحقق منه وتجربته لتحديد المنظمات التي تستعرض شؤونها الإدارية والتنظيمية؛

(ج) الحاجة المحددة إلى معالجة مسائل تعتبر حاسمة في المنظمة أو في مجالات مختارة (إما من واقع الاستعراضات السابقة أو بناء على طلب الرؤساء التنفيذيين و/أو الدول الأعضاء).

3-1 الممارسات الجيدة ووضع أطر مرجعية للاستعراضات على نطاق المنظومة

النتيجة: تحسين نوعية واستخدام الأطر المرجعية للتحقق من صحة الممارسات الجيدة، وقابلية مقارنتها، والاتساق في تقييمها وتبادلها فيما بين المنظمات العاملة من منطلق نفس الإطار المحدد.

معايير الأداء:

- (أ) المعايير والإجراءات المستخدمة لتحسين نوعية ودقة الأطر المرجعية وزيادة الاتساق بين الأطر؛
 (ب) وضع وتنفيذ مناهج فعالة لتبادل الممارسات والمعارف الجيدة في مختلف المجالات المواضيعية لعمل الوحدة.

3 - الجودة: الشفافية والمصدقية استناداً إلى إطار مرجعي مشترك للجودة

النتيجة: تعزيز الدقة في الأدلة والشفافية في نوعية عمل الوحدة.

معيار الأداء:

وضع معايير ومقاييس لضمان جودة استعراضات الوحدة استناداً إلى قواعدها ومعاييرها، وإلى إسهامات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالجودة. ويجري تجربة المعايير والتحقق من صحتها، وستستخدم بحلول عام 2022.

3 - قيمة العمل الذي تقوم به الوحدة وأثره

النتيجة: تحسين استخدام منتجات الوحدة وتعزيز أثرها.

معيار الأداء (أ):

معدل قبول توصيات تقارير الوحدة ومعدل تنفيذ توصياتها.

الغاية على نطاق المنظومة:

(أ) تجاوز معدل القبول من 70 في المائة في جميع الأهداف الاستراتيجية للاستعراضات على نطاق المنظومة وفي جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) تجاوز معدل تنفيذ التوصيات المقبولة 80 في المائة.

الغاية المحددة لاستعراضات شؤون التنظيم والإدارة في فرادى المنظمات:

(أ) تجاوز معدل القبول 75 في المائة؛

(ب) تجاوز معدل تنفيذ التوصيات المقبولة 80 في المائة.

معيار الأداء (ب):

تحسين عمل نظام التتبع الشبكي من أجل الإبلاغ الفعال والسليم:

(أ) إرساء عملية للتحقق فيما يتعلق بالقبول والتنفيذ؛

(ب) إتمام القسم المتعلق بالتأثير والتحقق من صحته؛

(ج) إعداد منصة بيانات لأغراض التحليل.

معيار الأداء (ج):

الأثر أو التغيير الذي تسهم الوحدة في إحداثه:

(أ) إعداد موجز تجميعي لأهداف استراتيجية مختارة أو مواضيع رئيسية لعمل الوحدة وآثارها على الاستراتيجية وبرنامج العمل؛

(ب) تحليل تأثير أهداف استراتيجية مختارة أو مواضيع رئيسية من عمل الوحدة وما يترتب على ذلك من آثار على الاستراتيجية وبرنامج العمل.

معيار الأداء (د):

الاتصال والتوعية والمشاركة:

(أ) وجود منتجات متميزة للاستخدام من جانب أصحاب المصلحة؛

(ب) وجود منابر للمشاركة (الاجتماعية) مع أصحاب المصلحة بشأن المنتجات والممارسات الجيدة؛

(ج) العمل مع الشركاء الخارجيين فيما يتعلق بالقيمة المضافة لمنظومة الأمم المتحدة ودورها القيادي على الصعيد العالمي في إنتاج المعارف وإدارتها.

4 - الكفاءة

النتيجة: الاستخدام الأمثل لموارد الوحدة وموارد منظومة الأمم المتحدة.

معايير الأداء:

(أ) تعزيز عملية التحقق؛ تحسين تحديد النطاق؛ واستخدام أوراق بداية العمل أو مصفوفة التصميم؛

(ب) تعزيز التعاون والشراكة مع هيئات الرقابة والتقييم الأخرى؛

(ج) استخدام البيانات الثانوية أو توليف المعارف الموجودة في الاستعراضات والدراسات الداخلية.

تقييم أداء الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة 2010-2019

الإنجاز

الأداء مقابل الأهداف المحددة والإجراءات البديلة الهامة لتحقيق الأهداف

الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز للفترة (2010-2019)

يعمل نظام التتبع الشبكي التابع للوحدة بكامل طاقته اعتباراً من عام 2012.

خلال الفترة ما بين 2012 و 2019 أضيفت خصائص وظيفية جديدة استجابة لطلب أصحاب المصلحة (المنظمات المشاركة والدول الأعضاء).

بلوغ معدل القبول في الفترة من 2010 إلى 2017 نسبة مئوية قدرها 70,7. حققت وحدة التفتيش المشتركة هذه الغاية. وهناك بعض الاختلافات في الأداء: (أ) فيما بين المنظمات و (ب) فيما بين مختلف الأهداف الاستراتيجية.

ملاحظة: الإحصاءات الواردة متعلقة بالفترة الممتدة حتى عام 2017 فقط، حيث إن نظر الهيئات التشريعية وهيئات الإدارة في التقارير يقع في غضون سنتين في المتوسط من تاريخ نشرها.

تتعلق جميع التقارير بواحد على الأقل من أهداف الإطار الاستراتيجي للفترة من 2010 إلى 2019.

تناول ما نسبته المئوية 81,2 من التقارير الصادرة في الفترة ما بين 2010 و 2019 مسائل مطروحة على نطاق المنظومة، وشملت جميع المنظمات المشاركة أو منظمات متعددة.

استخدام منتجات وحدة التفتيش المشتركة

(أ) تعزيز نظام متابعة قبول التوصيات وتنفيذها:

'1' وضع نظام معلومات جديد على شبكة الإنترنت لمتابعة التوصيات.

الغاية المرتبطة بذلك: توفر نظام جديد للهيئات التشريعية والأمانات وعمله بكامل طاقته بحلول نهاية عام 2012.

'2' معدل قبول المنظمات المشاركة للتوصيات.

الغاية المرتبطة بذلك: ينبغي ألا تقل النسبة المئوية لقبول التوصيات في الفترة المتوسطة الأجل عن 60 في المائة.

التغطية المتماشية مع الأهداف الرئيسية - على نطاق المنظومة

(ب) زيادة تركيز برنامج عمل الوحدة على المنظومة ككل:

'1' توازن عدد التقارير المتعلقة بكل مجال من المجالات الاستراتيجية المحددة.

الغاية المرتبطة بذلك: ينبغي أن تكون جميع التقارير التي تصدرها الوحدة متصلة بمجال واحد على الأقل من المجالات الاستراتيجية.

التغطية على نطاق المنظومة

'2' النسبة المئوية لما يصدر خلال الفترة من التقارير المعدة على نطاق المنظومة أو التقارير المعدة بشأن عدة منظمات.

الغاية المرتبطة بذلك: بلوغ نسبة 70 في المائة على الأقل من مجموع عدد التقارير الصادرة في الفترة.

الإيجاز

الأداء مقابل الأهداف المحددة والإجراءات البديلة الهامة لتحقيق الأهداف

الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز للفترة (2010-2019)

8 من أصل 28 منظمة مشاركة لم يتم استعراضها بطريقة منهجية:

- الصناديق والبرامج التي يوجد مقرها في نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- الصناديق والبرامج التي يوجد مقرها في نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة؛
- منظمات أخرى: مركز التجارة الدولية، الأونروا.

وجرى استعراض بعض المنظمات مرتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت ثلاث منظمات قد أصبحت منظمات مشاركة في وحدة التفتيش المشتركة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) مما زاد من عبء الاستعراضات.

اضطلعت الوحدة بما متوسطه 1,8 استعراض في السنة من الاستعراضات التنظيمية والإدارية لفرادى المنظمات خلال الفترة من 2010 إلى 2019.

ومن أجل تعزيز الفعالية والاتساق في إجراء الاستعراضات والسماح بالحصول على نتائج عملية إعداد موجز تجميعي على نطاق المنظمات، وضعت وحدة التفتيش المشتركة إطاراً مرجعياً لاستعراضات شؤون التنظيم والإدارة.

71 في المائة من مواضيع المنتجات على نطاق المنظومة نشأت من أصحاب المصلحة (المنظمات المشاركة والدول الأعضاء وهيئات الرقابة).

¹ التركيز على تعزيز استخدام توصيات الوحدة - استناداً إلى تقرير عن نتائج المتابعة ومن خلال رسائل شؤون الإدارة.

التركيز على إجراء تقييم أكثر كثافة للاقتراحات المقدمة من المنظمات والمصادقة عليها باستخدام منهجية ومعايير تهدف لضمان وجود قيمة مضافة للتوصيات.

جذب الموقع الشبكي للوحدة أكثر من 100 000 زيارة في السنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تغطية استعراضات شؤون التنظيم والإدارة في فرادى المنظمات

(ج) إجراء استعراض منهجي لشؤون التنظيم والإدارة في المنظمات المشاركة.

¹ عدد استعراضات شؤون التنظيم والإدارة في المنظمات المشاركة.

الغاية المرتبطة بذلك: إجراء استعراض لجميع المنظمات المشاركة مرة واحدة على الأقل كل ثماني سنوات.

² عدد استعراضات شؤون التنظيم والإدارة في المنظمات المشاركة.

الغاية المرتبطة بذلك: إجراء استعراضين على الأقل في السنة.

الجدوى وإشراك أصحاب المصلحة والتوعية

(د) تحسين جدوى تقارير الوحدة والتوعية بها:

¹ النسبة المئوية لبرنامج العمل القائمة على المقترحات و/أو الاقتراحات المقدمة من المنظمات المشاركة والدول الأعضاء وهيئات الرقابة.

الغاية المرتبطة بذلك: 75 في المائة.

استخدام تقارير الوحدة ومذكراتها الداخلية والخارجية

² عدد زوار الموقع الشبكي المنقح للوحدة.

الغاية المرتبطة بذلك: بلوغ 100 000 زيارة في السنة.

الإنتاج

الأداء مقابل الأهداف المحددة والإجراءات البديلة الهامة لتحقيق الأهداف

الإنتاجات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز للفترة (2010-2019)

نوعية منتجات الوحدة - شروط الجودة

أوفى موظفو أمانة الوحدة بالمعايير المحددة لموظفي الأمم المتحدة (خمسة أيام من التدريب في السنة) ولكنهم لم يبلغوا الغاية التي حددتها الوحدة وهي 10 أيام.

(هـ) تعزيز مؤهلات وأدوات موظفي التقييم: متوسط عدد أيام التدريب في المجالات ذات الصلة في السنة.

واغتنتم الوحدة الفرص المتاحة لانتداب موظفيها للعمل في منظمات أخرى لتعزيز مهاراتهم؛ وقد قُبل طلب موظف واحد للحصول على إجازة تفرغ للدراسة. وعلاوة على ذلك، عقدت الوحدة مناسبات منتظمة لمناقشة الممارسات المهنية مع خبراء خارجيين.

الغاية المرتبطة بذلك: 10 أيام على الأقل لكل موظف من الفئة الفنية.

وكانت مشاركة الموظفين في تطوير عدد من المنتجات والأنشطة المؤسسية قد أتاحت أيضا فرصة للتعلم والتطوير المهني (أمثلة: استعراض الأقران داخل الوحدة؛ وتطوير قواعد ومعايير الوحدة، وإجراءات العمل الداخلية، والمبادئ التوجيهية والورقات التقنية).

المرفق الثاني

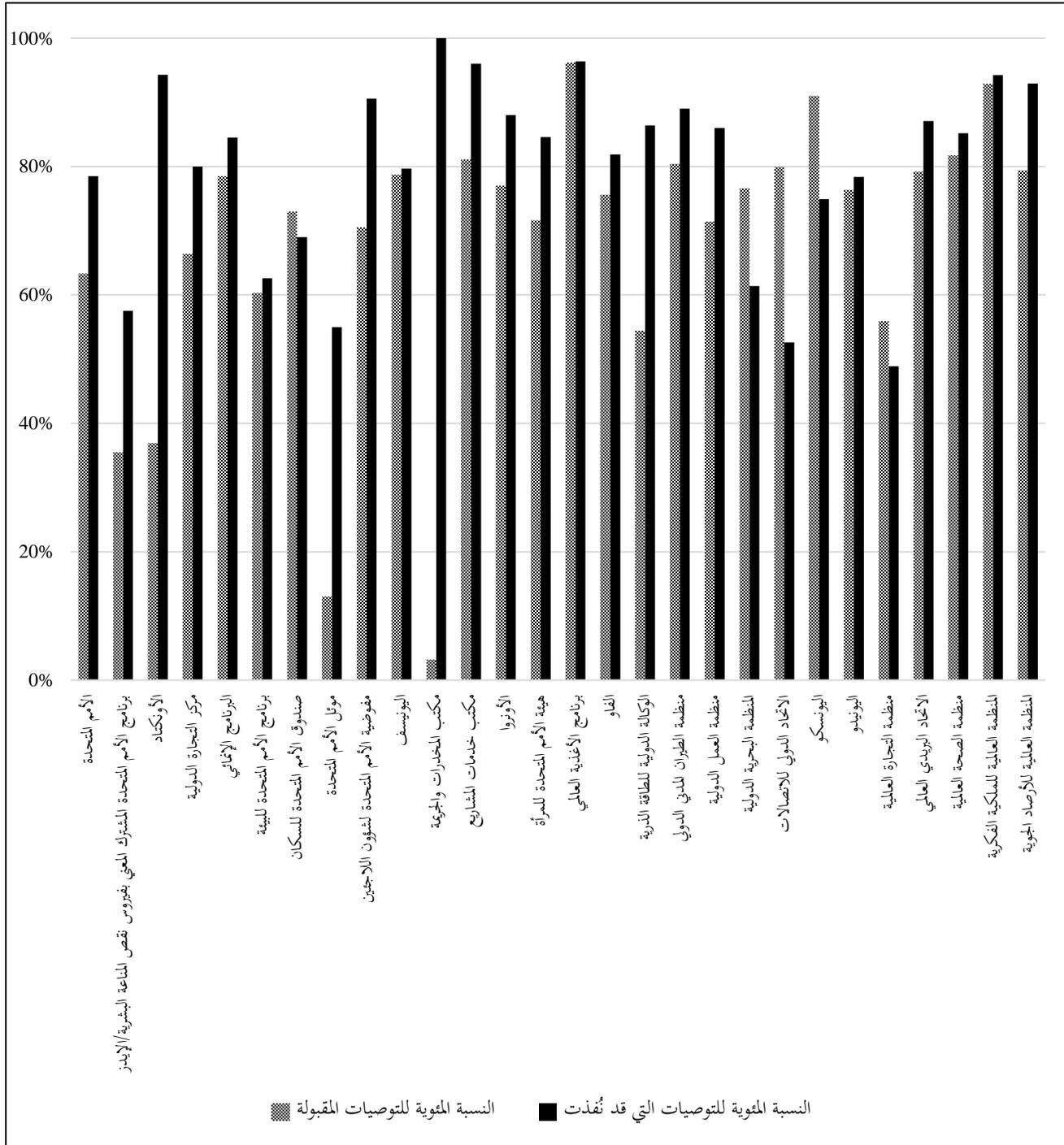
حالة تنفيذ خطة العمل لعام 2019 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019

اسم المشروع	الرمز/تاريخ الإنجاز
استعراض شؤون التنظيم والإدارة في منظمة الطيران المدني الدولي	JIU/REP/2019/1
استعراض تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعلق نطاق منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2019/2
استعراض دمج الحد من مخاطر الكوارث في عمل منظومة الأمم المتحدة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030	JIU/REP/2019/3
استعراض إدارة التغيير في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2019/4
إدارة خدمات الحوسبة السحابية في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2019/5
استعراض لجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2019/6
استعراض شؤون التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	JIU/REP/2019/7
استعراض برامج تبادل الموظفين والتدابير المماثلة المتخذة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن التنقل فيما بين الوكالات	JIU/REP/2019/8
استعراض الممارسات المعاصرة في استعانة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشركات الخدمات التجارية في توفير الخدمات	JIU/REP/2019/9
استعراض حالة مهمة التحقيق: التقدم المحرز داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز مهمة التحقيق	سُنجز في عام 2020
تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة	يُنجز في عام 2020
السياسات والبرامج والأطر الرامية إلى دعم التعلم في منظومة الأمم المتحدة	يُنجز في عام 2020
استعراض شؤون التنظيم والإدارة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (رسالة في شؤون الإدارة) (JIU/ML/2019/1)	سُنجز في عام 2020 الصادرة في عام 2019
المباني المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والمتطلبات المستقبلية	يُنجز في عام 2020
استعراض حالة تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	يُنجز في عام 2020
استعراض شؤون التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	يُنجز في عام 2020

المرفق الثالث

حالة قبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها
للتوصيات المقبولة، 2011-2018

(بالنسبة المئوية)



المرفق الرابع

قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لخصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة للفترة 2018-2019

النسبة المئوية	المنظمة
3,5	منظمة الأغذية والزراعة
1,6	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
0,6	منظمة الطيران المدني الدولي
1,8	منظمة العمل الدولية
0,2	المنظمة البحرية الدولية
0,5	الاتحاد الدولي للاتصالات
4,2	منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
0,8	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
14,5	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2,2	اليونسكو
2,8	صندوق الأمم المتحدة للسكان
9,3	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
13,5	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
0,7	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
15,1	الأمم المتحدة
1,9	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
3,7	الأونروا
0,8	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
0,1	منظمة السياحة العالمية
0,2	الاتحاد البريدي العالمي
13,8	برنامج الأغذية العالمي
7,1	منظمة الصحة العالمية
1,0	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
0,3	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين.

ملاحظة: يشمل البند المتعلق بالأمم المتحدة الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة. ولا يشمل المحاكم والبعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام.

تكوين وحدة التفتيش المشتركة

1 - كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة في عام 2019 على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل مفتش في 31 كانون الأول/ديسمبر من السنة المبينة بين قوسين):

- غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند) (2022)
- عائشة عفيفي (المغرب) (2020)
- جان وسلي كازو (هايتي) (2022)
- إيلين أ. كرونين (الولايات المتحدة الأمريكية) (2021)
- بيترو دوميتريو (رومانيا) (2020)
- خورخي ت. فلوريس كايخاس (هندوراس) (2021)
- كايكو كاميوكا (اليابان) (2024)
- جيريمايه كريم (كندا) (2020)
- نيكولاي لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (2022)
- سوكاي إيلي بروم - جاكسون (غامبيا) (2022)
- غونكه روشر (ألمانيا) (2020)

2 - ووفقا للمادة 18 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيسا لها ونائبا للرئيس، انتخبت وحدة التفتيش المشتركة عضوي مكتبها لعام 2020 على النحو التالي:

- إيلين أ. كرونين (الولايات المتحدة الأمريكية)، رئيسة
- كايكو كاميوكا (اليابان)، نائبا للرئيسة

المرفق السادس

برنامج العمل لعام 2020⁽¹⁾

رقم المشروع	العنوان	النوع
ألف-451	الأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: استعراض السياسات والممارسات	على نطاق المنظومة
ألف-452	السياسات والممارسات والمرافق المراعية لاعتبارات الاستدامة والحفاظ على البيئة على نطاق منظومة نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
ألف-453	استخدام تطبيقات سلاسل السجلات المغلقة في منظومة الأمم المتحدة: تحليل حاسم لمواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات	على نطاق المنظومة
ألف-454	استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية	على نطاق المنظومة
ألف-455	الحالة الراهنة لمهمة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
ألف-456	استعراض شؤون التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	فرادى المنظمات

(1) قد تطرأ عليه تغييرات في أثناء السنة.

060220 070220 20-00673 (A)

